الأمم المتحدة S/2006/209

مجلس الأمن

Distr.: General
4 April 2006
Arabic
Original: Spanish

رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بالكتابة إليكم كي أحيل بعض التعليقات التي أعتبرها مهمة فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

إذ تلاحظ حكومة جمهورية كوبا بكثير من القلق تدهور الحالة في الشرق الأوسط. إن التطورات التي تشهدها تلك المنطقة، تهم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نظرا لما لها من آثار مهمة ومتعددة بالنسبة إلى السلام والأمن الدوليين.

ورغم ذلك، جرى بطريقة تعسفية تقييد حق الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن في التدخل، وذلك خلال الجلسة العلنية التي عقدها المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦.

ومرة ثانية يجري، وفقا لأسلوب تحقيق الأهواء الذي يسير عليه مجلس الأمن، التضحية بضرورة الشفافية في عمل هذا الجهاز وتمثيله لشتى الأعضاء، تحقيقا للمصالح الوطنية الضيقة لدى بعض الأعضاء الدائمين.

وفي ظل هذه الحالة، تجد كوبا أن من الواجب عليها تسجيل مواقفها علانية إزاء موضوع المناقشة التي جرت في الاجتماع العلني المذكور، وإرفاقها بهذه الرسالة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رودريغو ماليركا **دياس**
السفير
الممثل الدائم لكوبا

050406 050406 06-29617 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

موقف جمهورية كوبا إزاء الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

تؤيد كوبا تأييدا تاما المواقف التي أعربت عنها حركة بلدان عدم الانحياز، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك خلال الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمن بشأن ''الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين'' في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦.

وإضافة إلى ذلك، تود كوبا تسجيل وجهات نظرها إزاء التطورات البالغة الأهمية المرتبطة بالموضوع، التي وقعت خلال شهر آذار/مارس الماضي.

إن من المثير للقلق أن يصبح مجلس الأمن عاجزا عن إقرار بيان رئاسي، يمثِّل رد الفعل الأدنى المنشود منه، عقب التطور الخطير الذي شهدته الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نتيجة الهجوم العسكري الإسرائيلي على سجن أريحا في ١٤ آذار/مارس الماضي.

ومرة ثانية، يتخلى مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته إزاء صون السلام والأمن الدوليين.

لقد أصبح المجلس عاجزا عن الحركة، والأسباب معلومة للجميع، رغم الحقيقة التي لا نزاع فيها بأن إسرائيل قد نفذت ذلك العمل العدواني الجديد منتهكة بشكل خطير التزاماتها وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

ليس كافيا أن تجعلنا الصور المؤثرة لما حدث مجرد شهود على الهجمات التي لا مبرر لها التي شُنت طوال ١٠ ساعات على السجن، واستعمل فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي طائرات الهليكوبتر والدبابات والجرافات والمركبات المدرعة.

إن الهجمات، التي من الواضح أنه خُطِّط لها على مدار عدة أيام على الأقل، قد بدأت بعد دقائق قليلة فحسب من انسحاب مراقبي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فجأة من السجن.

وتضاف الأعمال العدائية التي قامت بها إسرائيل مؤخرا إلى ملفها الضخم الذي يضم الاعتداءات والانتهاكات لأبسط حقوق الإنسان المتعلقة بالشعب الفلسطيني على مدار عشرات السنوات. ومن بينها المستوطنات غير الشرعية، وتدمير المنازل، وأعمال الاحتجاز

العشوائية، وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، وأعمال التعذيب، وإقامة الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية، وخنق الاقتصاد الفلسطيني.

وليس سرا أن تحدي إسرائيل السافر لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وقواعد القانون الدولي، يأتي إلى حد كبير نتيجة لما يبديه مجلس الأمن من تقاعس وسلبية.

ويعلم الجميع السبب في تطبيق معيار مختلف عندما يتعلق الأمر بإسرائيل. إنها الحالة التي تنطبق تماما عندما تقوم دولة عضو دائم في مجلس الأمن ومتحالفة مع إسرائيل، باستعمال امتيازاتها بصورة تعسفية. إن النفاق والمعيار المزدوج مازالا متفشيين في مجلس الأمن تحت حماية امتياز حق النقض الذي عفا عليه الزمن ويتنافى مع الديمقراطية.

وقد بلغ مجموع الحالات التي استعملت فيها الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن في المسائل المتعلقة بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ٢٩ حالة. ولا يشمل ذلك التهديدات المستمرة باستعمال حق النقض خلال المشاورات غير الرسمية خلف أبواب مغلقة، مما حال دون اتخاذ إجراء بصدد عدد كبير من مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية، على غرار ما حدث في مشروع البيان الذي أعده في الوقت الملائم وفد قطر، على إثر الهجمات التي شنّت على سجن أريحا.

ويتعين على إسرائيل أن تطلق على الفور سراح السجناء الفلسطينيين وأن تسلمهم إلى السلطة الفلسطينية. كما يتعين عليها سحب جميع قواتها من أريحا كي تعود تلك المنطقة إلى الحالة التي كانت عليها قبل الهجوم العسكري.

وليس بوسع مجلس الأمن مواصلة التواطؤ في تلك الأفعال بما يبديه من صمت. ويتعين أن يتوقف إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل. كما يتعين أن تتوقف أعمال العدوان ضد الشعب الفلسطيني، وكذلك تطبيق التدابير الانفرادية وإجراءات فرض الأمر الواقع، التي تستبعد أي وسيلة من وسائل التفاوض مع الطرف الفلسطيني، مما لا يساعد إطلاقا على السعي نحو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لذلك الصراع الطويل الأمد.

ويتعين على ذلك الجهاز أن يطالب إسرائيل بلا إبطاء أن تمتنع نهائيا عن استعمال القوة فيما تتخذه من إجراءات وأن تلتزم بالقرارات المتعددة المتعلقة بمسألة الشرق الأوسط التي وافق عليها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة.

وذلك هو السبيل الوحيد للتوصل إلى سلام عادل ودائم.